أثر برامج الإنعاش الاقتصادي في تعزيز فرص الاستثمار المحلي و الأجنبي خلال الفترة 2001-2015

أ.د/حاكمي بوحفص – جامعة وهران 2

أ/بوشلاغم نور الدين – جامعة وهران 2

تاريخ الارسال: 2018/01/15

تاريخ النشر: أفريل 2020

الملخص:

تناولنا في هذه الدراسة أثر برامج الانعاش الاقتصادي في تعزيز فرص الاستثمار المحلي و الاجنبي خلال الفترة 2001-2015 حيث حاولنا ابراز دور سياسات الانفاق العمومي التي عمدت اليها الجزائر من اجل تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني لتحقيق الاندماج التدريجي مع الاقتصاد العالمي ، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات و تدابير اقتصادية و سياسية و قانونية و اجتماعية تساهم في خلق بيئة محفزة للاستثمار المحلي و الأجنبي ، حيث كان الهدف من جراء برامج الانعاش الاقتصادي تعزيز التنمية البشرية و تدعيم البنية التحتية من خلال تأهيل الاقتصادي الوطني وجعله أكثر تنافسية ، و على الرغم من تسجيل تقدم ملحوظ فيما يتعلق بتنامي مشاركة القطاع الخاص المحلي في مختلف الأنشطة الاقتصادية نتيجة للحوافز الممنوحة بشكل خاص للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بثلاث مرات خلال فترة الدراسة . ومع ذلك فإن ما تم تحقيقه يبقي غير مشجع و بعيد جدا مستوى الآمال و الطموحات التي تم تسطيرها من طرف السلطات العمومية ، إذ لا يزال الاقتصاد الجزائري مرتبط بشكل كبير بقطاع المحروقات .

الكلمات المفتاحية :الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مناخ الاستثمار في الجزائر، ترقية الاستثمار في الجزائر، برامج الإنعاش الاقتصادي

Abstract:

In this study, we examined the impact of economic recovery programs on enhancing local and foreign investment opportunities during the period 2001-2015. We tried to highlight the role of the public expenditure policies that Algeria has undertaken in order to enhance the national economy's capabilities to achieve gradual integration with the global economy. Economic, political, legal and social measures and measures contribute to creating an environment conducive to domestic and foreign investment. The aim of the economic recovery programs was to promote human development and strengthen infrastructure by rehabilitating the national economy and making it more competitive. There has been considerable progress in terms of the growing involvement of the local private sector in various economic activities as a result of the incentives given to small and medium enterprises, where the number of small and medium enterprises has tripled during the study period. However, what has been achieved remains very discouraging and far from the level of hopes and aspirations dictated by the public authorities, as the Algerian economy is still heavily linked to the hydrocarbons sector.

Keywords: foreign investment in Algeria, investment climate in Algeria, promotion of investment in Algeria, economic recovery programs.

مقدمة:

تعتبر الجزائر دولة نفطية يرتبط اقتصادها بشكل مباشر بعائدات المحروقات ، ونتيجة لذلك فقد حرصت الحكومة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي على تفعيل القطاعات الاقتصادية الإستراتجية كالصناعة و الزراعة و الخدمات من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي . فخلال الفترة 2001-2013 تم اعتماد مبلغ ضخم قدر بـ 432 مليار دولار ضمن إطار برامج الإنعاش الاقتصادي التي تعزز من خلالها الاستثمار العمومي بهدف تحقيق تنمية مستدامة و توفير بيئة ملائمة لتحفيز الاستثمارات الخاصة الداخلية و الأجنبية عن طريق الفرص الاستثمارية الكبيرة التي تم استحداثها نتيجة لمختلف براج الإنعاش الاقتصادي .

إشكالية البحث : من خلال ما تم التطرق اليها سابقا يمكن طرح الاشكالية التالية :

ما مدى مساهمة برامج الإنعاش الاقتصادي في تحفيز فرص الاستثمار المحلي و الأجنبي في الجزائر ؟

أهداف الدراسة :من بين الاهداف الرئيسية للدراسة مايلي :

- ابراز دور برامج الانعاش الاقتصادي في دفع عجلة النمو و التنمية في الجزائر .
- اظهار مدى مساهمة سياسات الانفاق العمومي المعتمدة في تعزيز فرص الاستثمار المحلي و الاجنبي .
- تقييم سياسات برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2015 .

منهج الدراسة : من أجل معاجة اشكالية البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث قمنا بجمع البيانات و الاحصائيات الخاصة ببرامج الإنعاش الاقتصادي و حاولنا تحليلها للتوصل الى دور ها في تعزيز و خلق فرص الاستثمار المحلي و الاجنبي .

خطة الدراسة :من أجل معالجة إشكالية البحث فقد قمنا بتقسيم موضوع البحث إلي ثلاث محاور أساسية جاءت وفق ما يلي:

المحور الأول: نظرة عامة حول برامج الإنعاش الاقتصادي 2001 –2014

المحور الثاني: مقومات و محفزات الاستثمار في الجزائر .

المحور الثالث: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي في تعزيز فرص الاستثمار المحلي و الاجنبي .

المحور الاول : نظرة عامة حول برنامج الانعاش الاقتصادي :

أولا : ماهية برامج الانعاش الاقتصادي :

برامج الإنعاش الاقتصادي هي عبارة عن سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في صياغة و تنفيذ برامج استثمارات عمومية ضمن إطار سياسة الإقلاع الاقتصادي و تحفيز حركية الاستثمار و النمو من جديد ، وقد اعتمدت هذه البرامج في الجزائر من أجل تدارك التأخر التنموي الكبير الذي سببته مختلف الأزمات التي لحقت بالجزائر منذ الثمانينات وكانت سببا مباشرا في حصول ركود شامل مس مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن الناجية النظرية فإن برامج الإنعاش الاقتصادي تستند على الأسس الفكرية للتوجهات الكينزية التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق الحكومي الذي يمثل مكون أساسي من مكونات الطلب الفعال الذي يعتبر المحدد الرئيسي لتحقيق توازن الاقتصاد وخاصة في الدول التي تعاني من ركود اقتصادي، حيث تسمح آلية تعزيز الإنفاق الحكومي في تحفيز الاستثمار بما يؤدي إلي تحقيق نمو في الاقتصادي الوطني و امتصاص قدر معتبر من حجم البطالة، وفي هذا الإطار فإن برامج الإنعاش الاقتصادي تعتمد على عدد من السياسات المتمثلة أساسا في[1] :

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل و تحفيز الطلب كمنح البطالة و المساعدات الاجتماعية المختلفة و الدعم الموجه للسلع ذات الاستهلاك الواسع .
- الإنفاق العمومي الكلي (استهلاكي و استثماري) الذي يحفز بدوره الطلب الكلي الإنتاج.
- مشاريع الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة من خلال مشاريع البني التحتية التي تمنح فرص حقيقية لتوفير مناصب شغل دائمة و مؤقتة، مباشرة و غير مباشرة .
- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.

وبالرجوع إلي برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة2001 - 2014 والتي تمثلت أساسا في ثلاث برامج رئيسية و هي : برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي ، برنامج

[1] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –، العدد 10 سنة 2012 ، ص148 .

دعم النمو و برنامج توطيد النمو . وقد هدفت هذه البرامج بشكل أساسي إلي تحقيق الأهداف العامة الأساسية التالية[2] :

- تنشيط الطلب الكلي.
- تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا : البرامج المعتمدة للانعاش الاقتصادي

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004

قدرت القيمة الإجمالية للاعتمادات المالية التي خصصت لهذا البرنامج بحوالي 7 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 525 مليار دينار جزائري، و تمثل هذه الاعتمادات مبلغ قياسي نظرا لوضعية الجزائر في تلك الفترة حيث بلغ احتياطي الصرف الأجنبي سنة 2001 حوالي 11,2 مليار دولار أمريكي[3] .وتم التركيز خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو و خلق مناصب الشغل، بجانب تع زيز القاعدية اعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني، وقد تضمن البرنامج على المجالات الأساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة إلي تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية، وذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي:

[2] انظر للمزيد من الاطلاع : بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي2010 .

[3] مسعودي زكريا، سياسة التشغيل و فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001 ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي الموسوم ب : تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو و الاستثمار ، من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف خلال الفترة 11 - 12 . مارس 2013

الجدول رقم : 01 التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة
البنى التحتية و الاشغال الكبرى	210,5	40,1
تنمية بشرية و محلية	204,2	38,8
الفلاحة و الصيد البحري	65,4	12,4
دعم الاصلاحات	45	8,6
المجموع	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير تقدير الظرف الاقتصادي 2001 ص 139.

وكان من أهم نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي ما يلي[4]:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي قدر ب % 3,8 في المتوسط خلال الفترة، مع تسجيل معدل معتبر سنة 2003 قدر بـ 6,8 %.
- تراجع ملحوظ في معدل البطالة من % 29 في بداية الفترة إلي اقل من % 24 عند نهاية الفترة .
- انجاز العديد من المشاريع القاعدية كالسكنات و المدارس و المستشفيات إلي الشروع في تحديث وتوسيع شبكة الطرق .
- تقليص المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دج سنة 1999 إلي 911 مليار دج سنة 2003

2- برنامج دعم النمو 2005-2009 :

يعتبر برنامج دعم النمو انعكاس لسياسة اقتصادية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي و يهدف بشكل أساسي إلي وضع حجم اكبر من الاستثمارات المحلية و الأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو و الحد من البطالة من خلال استحداث مناصب الشغل في مختلف القطاعات الإنتاجية .وقد تم اعتماد هذا البرنامج نتيجة للاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولاية رئاسية ثانية في افريل 2004 مما وفر المناخ الملائم لتعزيز الاستثمار بشكل عام ، حيث استكملت جهود التنمية الشاملة من خلال اعتماد برنامج تنموي

[4] زرمان كريم، التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع جوان 2010 ، ص ص 204-205 .

ثاني يشمل الفترة2004 2009 ويهدف بشكل أساسي لمواصلة الجهود التنموية التي بذلت من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي . وقد ساند كل هذه التوجهات تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية التي بلغت مستوى 38.5 دولار للبرميل سنة 2004.

تمحورت السياسات المعتمدة ضمن إطار برنامج دعم حول تعزيز النمو المستدام من خلال التركيز على المجالات الأساسية التالية[5] :

- تحفيز الاستثمار و رفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي ؛
- تحديث وتطوير شبكة البني التحتية ؛
- تعزيز قدرات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم ؛
- تحديث و توسيع الخدمات العامة ؛
- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص اكبر للقطاع الخاص .

وقد تم تخصيص مبلغ قياسي غير مسبوق لبرنامج دعم النمو قد ب 4202,7 مليار دينار وهو ما يعادل حوالي55 مليار دولار أمريكي ، توزعت بشكل أساسي على جانب تعزيز القدرات البشرية وتحسين مستوى معيشة الأفراد، حيث استفاد قطاع التعليم العالي و التربية و التكوين من ما يقارب 400 مليار دينار، كما استفاد قطاع الصحة من 58,5 مليار دينار، وقد خصص أيضا مبلغ إجمالي بلغ 143 مليار دينار لمد شبكة الماء و الغاز[6] .

و الجدول التالي يوضح بالتفصيل التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو.

[5] بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري :من تقييم مخططات التنمية إلي تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية – ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي الموسوم ب : تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو و الاستثمار ، من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف خلال الفترة 11-12 مارس - 2013 .

[6] سمير شرقرق، دور قطاع البناء و الأشغال العمومية في النمو و التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001 -2013 ملفات الأبحاث في الاقتصاد و التسيير ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – وجدة – المغرب، العدد 3 سبتمبر 2014 ، ص ص21 -22 .

الجدول رقم : 02 التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة
برنامج تحسين معيشة السكان	1908,5	45
برنامج تطوير البنية التحتية	1703,1	40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203,9	4,8
التكنولوجيا الجديدة و الاتصالات	50	1.1
المجموع	4202,7	100

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على المجس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني 2001 ، ص 139

وبما أن أية إستراتجية تنموية لابد وأن تحقيق الإنصاف من خلال تعزيز العدالة و المساواة و تقليص الفوارق بين الأفراد في مختلف المناطق عن طريق إتاحة فرص متكافئة لكافة الأفراد ، فقد اهتمت السلطات العمومية بالمناطق الداخلية و الصحراوية التي تعاني من تخلف كبير مقارنة بالمناطق الشمالية ، و نتيجة لذلك تم اعتماد برنامجين إضافيين أساسين خلال هذه الفترة يهدف تسريع وتيرة التنمية في هذه المناطق تمثلا أساسا في[7] :

- اعتماد برنامج تكميلي في جانفي 2006 لفائدة ولايات الجنوب بمبلغ بلغ 377 مليار دينار؛
- اعتماد برنامج تكميلي لفائدة مناطق الهضاب العليا في فيفري 2006 بمبلغ إجمالي قدر بحوالي 693 مليار دينار .

وبناءا على ما سبق فقد ارتفعت القيمة الإجمالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو حيث بلغت حوالي 9.682 مليار دينار وهو ما يقارب 130 مليار دولار مع نهاية سنة 2009 ، كما تم خلال هذه الفترة إجراء عمليات إعادة التقييم للمشاريع و الإضافات التي لحقت ببعض المشاريع الأخرى .

[7] سمير شرقرق، دور قطاع البناء و الأشغال العمومية في النمو و التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001 -2013 نفس المرجع السابق – ص 14 .

3- برنامج توطيد النمو2010 –2014 :

اعتمد برنامج توطيد النمو الخاص بالفترة2010 –2014 في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة وهو ما يعكس الإرادة السياسية في مواصلة دينامكية الإعمار الوطني من خلال[8]:

- استكمال المشاريع الجاري انجازها ضمن إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو مثل الطرق و السكك الحديدية و السدود بمبلغ إجمالي 9700 مليار دينار وهو ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر ب 11.534 مليار دينار أي ما يقارب 156 مليار دولار .

و الملاحظ أن برنامج توطيد النمو خصص له مبلغ إجمالي قدر ب 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو ما يعكس حرص الحكومة على تثمين وتطوير الاقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الاهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن ، فالبرنامج يهدف إلي تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته و تحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، ويهدف بشكل أساسي إلي استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق عدد من السياسات المعتمدة من خلال البرنامج أهمها ما يلي[9] :

- الحد من البطالة عبر خلق 3 ملايين منصب عمل ؛
- دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل و تعزيز قدرات الأفراد ؛
- ترقية اقتصاد المعرفة و تحسين المناخ العام للاستثمار ؛
- تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الجيد ؛
- تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية و دعم القطاع الفلاحي و ترقية السياحة و الصناعات التقليدية .

و قد أولى برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة أولوية قصوى فيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على الأبعاد الثلاث للتنمية البشرية وهي التعليم و الصحة و

[8] انظر للمزيد من الاطلاع : بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي2010 .

[9] بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص ص16 -17 .

العيش اللائق، حيث تم تخصيص ما يقارب من نصف القيمة الإجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية، إضافة إلي المجالات التنموية الأساسية الأخرى كالبني التحتية و الخدمة العمومية و التنمية الاقتصادية ، وذلك مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم : 03 التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو2010 -2014

القطاع	حجم الاعتمادات مليار دج	النسبة
التنمية البشرية	10.122	49,5
تطوير البنية التحتية	6.448	31,5
تحسين الخدمة العمومية	1.666	8,1
التنمية الاقتصادية	1.566	7,6
الحد من البطالة	360	1,7
البحث العلمي	250	1,6
المجموع	20.412	100

المصدر : بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي2010

المحور الثاني :مقومات و محفزات الاستثمار في الجزائر.

هناك عدة مقومات تجعل من النشاط الاستثماري في الجزائر بمثابة فرصة حقيقية لأصحاب رؤوس الأموال و الشركات الكبرى ، حيث أن النشاط الاستثماري كما هو معروف نظريا مرتبط بشكل كبير بحجم العائد المتوقع و المحيط العام المعبر عنه بعنصر المخاطرة ، وفي هذا المجال تشكل الانجازات الحقيقة المحققة في الجزائر خلال العقد الأول من الألفية بمثابة دعامة حقيقة للاستثمار، كما أن حجم الموارد الموجه نحو الاستثمارات العمومية خلال الفترة2015-2019 المقدر ب 262مليار دولار يمثل حافز قوي لجذب الاستثمار الداخلي و الخارجي، وبجانب كل ذلك توجد عدة مقومات تجعل من الجزائر دولة إنمائية قوية وتمكنها من تعزيز الاستثمار، واهم هذه المقومات ما يلي:

أولا : المقومات القانونية و التنظيمية

انتهجت الجزائر منذ التسعينات جملة الإصلاحات الاقتصادية للانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، وتبعت ذلك بجملة من الإصلاحات السياسية و التشريعية لتوفر إطار مناسب للتوجهات الاقتصادية المنتهجة، وفي هذا المجال حرصت الجزائر على توفير مناخ يسمح بجذب الاستثمار المحلي و الأجنبي من خلال توفير إطار تشريعي و تنظيمي يسمح بجذب و

تجسيد مختلف الاستثمارات، حيث تم إصلاح المنظمة المصرفية كما تم إصدار العديد من القوانين و المراسيم التشريعية بهدف تعزيز الاستثمار .ومن هذا المنطلق فقد تقدمت الجزائر كثيرا في مجال إرساء إطار تشريعي و تنظيمي يتميز ب[10]:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح و الاستقرار و الشفافية و عدم التعارض مع التشريعات الدولية
- وجود نظام قضائي قوي قادر على تنفيذ القوانين؛
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمرين من مختلف المخاطر .

وضمن هذا السياق فقد تم إصدار عدة قوانين و تشريعات هدفت لتحفيز الاستثمار المحلي و الأجنبي، وفيما يلي إشارة لأهم المبادرات التي قامت بها الجزائر فيما يتعلق بتوفير الإطار القانوني المحفز للاستثمار :

1- قانون النقد و القرض 90-10[11] : اصدر هذا القانون لتنظيم شروط ممارسة المهنة المصرفية من خلال إعطاء حرية اكبر للبنوك التجارية و تركيز السلطة النقدية في يد بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض وقد نص هذا القانون على عدة جوانب مهمة تتعلق بتحفيز الاستثمار أهمها[12] :

- حرية الاستثمار من خلال السماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي في مختلف الفروع المخصصة ضمن شروط مجددة تتضمن ضرورة جلب التكنولوجيا ، تطوير القوة العاملة ، تحقيق توازن سوق الصرف .

-القبول بشروط و مبادئ التحكيم الدولي في فض المنازعات و الخلافات لمتعلقة بالاستثمارات الأجنبية؛

-تعزيز دور الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد.

[10] بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقيمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث عدد 10 لسنة 2012 ، جامعة و رقلة ، ص 103.

[11] قانون النقد و القرض 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد16 .

[12] رايس حدة، كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية -دراسة حالة - ، مجلة أبحاث اقتصادية ، جامعة بسكرة ،العدد 12 لسنة 2012 ، ص ص 66-72 .

2- المرسوم التشريعي 12-93 الصادر في 15 أكتوبر 1993 الخاص بترقية الاستثمارات

حيث تضمن هذا القانون على كل الآليات المنظمة للاستثمار في الجزائر وفق ما يلي:

- تسهيل الآليات المتعلقة بالاستثمار المحلي و الأجنبي من خلال تخفيف الإجراءات المرافقة و تقديم حوافز جمركية و ضريبية؛
- الإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لفض المنازعات و ضمان تحويل الأرباح و رأس المال بالنسبة للمستثمرين الأجانب حيث صادقت الجزائر على اتفاقية المنظمة الدولية لضمان الاستثمارات سنة1995 .
- إنشاء الوكالة الوطنية لمتابعة و ترقية الاستثمارات التي تعمل على دعم و توجيه المستثمرين المحليين و الأجانب

3- الامر 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 : جاء هذا الأمر وفق 6 محاور أساسية تم تناولها في 36 مادة ليعيد النظر في الاليات التي ارتكز عليها المرسوم التشريعي 93-12 الذي لم يحقق الأهداف المرجوة في تعزيز الاستثمار المحلي جذب و الاستثمار الأجنبي [13] ، و قد جاء في هذا الأمر التأكيد على :

- توسيع نطاق الاستثمار ليشمل اقتناء أصول في إطار استحداث مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة، كما أن المساهمة في المؤسسات تكون بحصة نقدية أو عينية وتطرق أيضا إلي المفهوم الجديد للخصخصة الكلية أو الجزئية في منح الامتيازات ؛
- المساواة بين المستثمر المحلي و الأجنبي؛
- إلغاء التمييز بين لاستثمار الخاص و العام؛
- أكد الأمر على ضمان استقرار التشريع من خلال استمرارية العمل وفق أرضية معروفة غير خاضعة للتغير الفجائي؛
- تضمن الأمر على منح مزايا و تسهيلات ضمن إطار عام كالاستفادة من الإعفاء الجمركي للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في دائرة الإنتاج؛
- تحديد الهيئات المكلفة بتسيير ملف الاستثمار في الجزائر والمتمثلة أساسا في :

[13] Ordonnance n° 01 – 03 du 20 aout 2001 relative au développement de l'investissement

- **المجلس الوطني للاستثمار** : يترأس هذا المجلس رئيس الحكومة ، و تتمثل المهام الرئيسية للمجلس في صياغة الاستراتجيات و الآليات المناسبة فيما يتعلق بترقية الاستثمار وتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك ضمن الشروط المحددة في القانون، كما ينظر المجلس في الشكاوى و الطعون المقدمة من طرف المستثمرين .
- **الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار**: أنشئت الوكالة باعتبارها مؤسسة عمومية تتمتع بالطابع المعنوي و الاستقلال المالي لتخلف وكالة ترقية و دعم الاستثمار 1993-2000 و هي مخولة قانونا بضمان متابعة وترقية الاستثمار، مرافقة المستثمرين وتسهيل الإجراءات الإدارية لتجسيد المشاريع الاستثمارية، إبراز المزايا و الفرص الاستثماري المتاحة في الجزائر، ضمان احترام المستثمرين للقوانين و الإجراءات المعمول بها في الجزائر .
- **الشباك الموحد**: تم استحداث الشباك الموحد ضمن الهيكل اللامركزي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار للحد من المظاهر البيروقراطية و تسهيل الإجراءات الإدارية لصالح المستثمرين، وهو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي حيث أنشئ على مستوى الولاية و يضم إلى جانب إطارات الوكالة، ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في مختلف المسائل المتعلقة بالاستثمار وهي كما يلي : المركز الوطني للسجل التجاري ، مصالح الضرائب، مصالح أملاك الدولة، مصالح الجمارك، مصالح التعمير، التهيئة العمرانية و البيئة، التشغيل و العمل، الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية وصندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء، مأمور المجلس الشعبي البلدي ، ممثل لجنة الضبط على تحديد الموقع و ترقية الاستثمارات و الضبط العقاري حيث توفر الوكالة للمستثمرين من خلال تفويض الصالح المعنية في اجل أقصاه 60 يوم من تاريخ الإيداع الوثائق الضرورية لانجاز الاستثمار[14] . وعليه فإن الشباك الوحيد يعتبر ألية جيدة لتعزيز الاستثمار خاصة وانه يعالج مختلف العقبات الإدارية التي تقف أمام تجسيد المشاريع الاستثمارية ، حيث يضطلع الشباك الموحد ب:

- إقامة وإصدار شهادات الإيداع و قرار منح المزايا ؛

[14] بعلوج بولعيد ، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف، العدد 4 ، ص 44

- التكفل بالملفات المرتبطة بالإدارات الحكومية و الهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد و إيصالها إلى المصالح المختصة و صياغتها النهائية الجيدة ؛
- تأسيس وتسجيل الشركات ؛
- منح الموافقات و التراخيص بما في ذاك إصدار تراخيص البناء؛
- استقبال المستثمرين و توجيههم ؛

4- الامر 06-08 المؤرخة في 15 جويلية 2006 المتضمن استحداث تشريع منظم للاستثمار يعدل و يتمم الامر 01-03 : وقد جاء هذا التعديل ليعطي مجالا واسعا لتعزيز الاستثمار، ومن الناحية التنظيمية فقد أصبحت كل االمسائل المتعلقة بالاستثمار تخضع لثلاث مستويات أساسية، فعلي المستوى الاستراتيجي يبقي المجلس الوطني للاستثمار مخول بكل القضايا الإستراتجية المرتبطة بالاستثمار، أما على المستوى السياسي أصبحت وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار مكلفة بإعداد السياسات و الخطط الوطنية المتعلقة بالاستثمار و متابعة تنفيذها ، وعلى المستوى التنفيذي تبقي الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار تعمل من اجل تعزيز فرص الاستثمار الحلي و الأجنبي، و نسير إلي انه تم التأكيد مرة أخرى من خلال الامر 06-08 على مبادئ أساسية وفق ما يلي[15]:

- مبدأ حرية الاستثمار؛
- إزالة كافة القيود الإدارية؛
- ضمان حرية تحويل رأس المال و العوائد المترتبة عنه والتأكيد على عدم اللجوء للتأميم؛
- مبدأ منح المزايا والحوافز المستحقة على الاستثمار .

ثانيا : المقومات الاقتصادية:

يتأثر الاستثمار بشكل مباشر بمختلف العوامل الاقتصادية، وضمن هذا الإطار فقد حرصت الدولة الجزائرية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي على توفير الظروف الاقتصادية المناسبة لتجسيد مختلف المشاريع الاستثمارية عن طريق تأهيل الاقتصادي الوطني وجعله أكثر تنافسية من

[15] وصاف سعيدي ، فويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس بسطيف ، العدد 08 لسنة 2008 ص ص 40-41 .

اجل المضي قدما في مسار التنمية الشاملة، حيث تشير الإحصائيات إلي تحسن الإطار الاقتصادي المحفز للاستثمار خلال الفترة2001 -2014 ، وذلك وفق ما يلي:

1-الاستقرار الاقتصادي : تتمتع الجزائر باستقرار اقتصادي نتيجة للاستقرار السياسي الذي تعيشه البلاد بعد العشرية السوداء التي عانت فيها الجزائر من ويلات الإرهاب خلال العقد الأخير من القرن الماضي، وتتضح ملامح هذا الاستقرار من خلال المجمعات الكلية التي تشير إلي حدوث تحسن كبير خلال فترة الدراسة حيث سجل ما يلي:

- **تطور الناتج الداخلي الخام** : تطور قيمة الناتج الداخلي في الج زائر بشكل ملحوظ حيث تضاعف بحوالي أربع مرات خلال الفترة2001 - 2014 ليرتفع من 4123 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلي مستوى 15569 مليار .دينار جزائري سنة2013[16]

- **تحسن معدل النمو الاقتصادي** :الملاحظ أن معدل النمو الاقتصادي تحسن خلال الفترة حيث انتقل من مستوى2 ٪ سنة 2001 إلي مستوى 3,2 ٪ سنة 2012 ، كما سجلت الجزائر معدل نمو مشجع خارج قطاع المحروقات قدر ب 7.1 ٪ سنة 2012 مقابل 6,8 ٪ كمتوسط خلال الفترة 2005– 2012.

-**انخفاض في إجمالي الديون الخارجية** :تراجعت الديون الخارجية للجزائر إلي مستوى 3,9 مليار دولار أمريكي سنة 2012 مقابل 30 مليار دولار أمريكي في عام2001 .

-**ارتفاع احتياطي الصرف** :ارتفع إجمالي احتياطي الصرف للجزائر ليبلغ مستوى 193 مليار دولار أمريكي سنة 2012 مقابل 18 مليار دولار أمريكي سنة 2001 .

- **تحسن في معدل البطالة و التضخم** :سجلت الجزائر خلال الفترة2014 - 2001 انخفاض محسوس في معدل البطالة حيث وقدر ب % 10 سنة 2011 مقابل 29.77 % سنة 2000، فيما بقي معدل التضخم عند مستوى مقبول قدر ب % 4,5 سنة2013[17] .

-**تكلفة موارد الطاقة** :تعتبر تكلفة موارد الطاقة من كهرباء و غاز بمثابة فرصة حقيقة لمن يستثمر في الجزائر بالنظر لانخفاضها مقارنة بالعديد من دول المنطقة حيث تتراوح تكلفة الغاز الطبيعي ما

[16] انظر للمزيد من التفصيل ، حسابات الناتج الداخلي، الديوان الوطني للإحصائيات، تاريخ الاطلاع 12 أكتوبر 2014 انظر الموقع:
http://www.ons.dz/IMG/pdf/PIB_SCN_aff2000-2013.pdf

[17] الديوان الوطني الإحصائيات، تاريخ الاطلاع 13 أكتوبر 2014 انظر الموقع:
http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_Arabe.pdf

بين 0.18 إلى 0.37 أورو / حراري في حين تقدر تكلفة الكهرباء ب الكهرباء :1.14 أورو / كيلوواط ساعة للمتوسط

إن المؤشرات السابقة الذكر تتيح إطارا مناسبا لتحفيز الاستثمار المحلي و الأجنبي، لذلك وضعت الدولة الجزائرية استراتجيات طموحة لتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، تمثلت أساسا في:

- **الصناعة** : تم العمل بسياسة جديدة للإنعاش الصناعي التي ترتكز على إعطاء الأولوية لصناعات مهمة مثل الميكانيك ، الأدوات الكهرومنزلية ، الالكترونيات ، الصناعة الصيدلانية ، صناعة النسيج ، إنتاج مواد البناء ، الكابلات و المعدات الكهربائية و كذلك المناولة.
- **السياحة** :تم وضع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي قسم الجزائر إلي سبع مناطق سياحية ، ويعمل المخطط التوجيهي بشكل أساسي بهدف تقويم وجهة الجزائر لتعزيز جلب فرص الاستثمار و التنافس ؛ تنمية الأقطاب و القرى السياحية السامية و ذلك بترشيد الاستثمار؛ إعداد برنامج نوعية سياحية و تنسيق العمل و ذلك بتعزيز السلسة السياحية و إقامة شراكة عمومية و خاصة.
- **الزراعة**:اعتماد برنامج التجديد الزراعي والريفي الذي يهدف إلي تطوير النشاط الزراعي.
- **الطاقة** :برنامج الطاقات المتجددة الذي يهدف لإنتاج 22000 ميغا واط بحلول عام 2030.

2- حجم السوق المحلي و نموها [18]:يقارب عدد سكان الجزائر 40 مليون نسمة ، ومع التحسن المسجل خلال الفترة 2001-2014 في دخل الأفراد حيث ارتفع نصيب الفرد إجمالي الناتج الداخلي من 274711,69 دج سنة 2007 إلى394395,2 دج سنة 2011، وهو ما يشكل محفزا قويا لجذب الاستثمارات التي تتأثر بشكل مباشر بزيادة الطلب. ومن ناحية أخري فإن الموقع الجيو استراتيجي للجزائر المجاور للأسواق الأوروبية ، الإفريقية و العربية يتيح فرصا اكبر للنفاذ ، الأمر الذي يعطي مجالا أوسع للمستثمرين في الجزائر من اجل

[18] الديوان الوطني للإحصائيات، **إحصائيات المجمعات الاقتصادية**، تاريخ الاطلاع 12 أكتوبر 2014 انظر الموقع:
http://www.ons.dz/IMG/pdf/qqagregat07-11.pdf

تسويق منتجاتهم في مختلف الأسواق خاصة في ظل سعي الجزائر للانضمام إلي المنظمات الإقليمية و الدولية المعنية بقضايا التجارة حيث نسجل:

- انضمام الجزائر إلى اتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر .
- التوقيع المرتقب على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .
- العضوية المرتقبة في منظمة التجارة العالمية .
- حيث تتيح كل هذه المتغيرات دافعا محفزا لاستقطاب الاستثمار المحلي و الأجنبي بشكل عام.

3-توفر البنية التحتية المناسبة : تعتبر البنية التحتية المحفز الأساسي للنمو الاقتصادي الذي يشكل ركيزة أساسية من كائز التنمية و يضمن استمرارية وكفاءة النشاط الاقتصادي ، حيث أن توفر بنية تحتية متوافقة مع المعايير الدولية يسمح بتخفيض التكاليف، الأمر الذي يجعل المؤسسات تتمتع بقدرة تنافسية اكبر . وضمن هذا الإطار فقد حرصت الدولة الجزائرية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي على تعزيز و تطوير شبكة البنية التحتية في الجزائر التي تطو رت كثيرا خلال فترة الدراسة حيث تحقق ما يلي[19] :

- يبلغ طول شبكة الطرق في الجزائر ب112039 كلم، أهمها الطريق السيار شرق غرب الذي يربط شرق البلاد بغربها.يقدر عدد المطارات في الجزائر ب 35 مطار من بينها 13 مطار دولي تتوزع بين مختلف مناطق البلاد- يتم حاليا العمل على تطوير شبكة السكك الحديدية التي يقدر طولها حاليا ب 4200 كلم بما في ذلك جزء مكهرب، علما أن أشغال الانجاز جارية لتبلغ طول الشبكة 12000 كلم بحلول2017 فيما يتعلق بالبنية التحتية البحرية فيقدر عدد الموانئ في الجزائر ب 51 ميناء بحري من بينها 11 ميناء تجاري و مينائين للبترول.

4-توفر اليد العاملة المؤهلة : تسعي مختلف المؤسسات إلي تعظيم الربحية من خلال تخفيض التكاليف، ووفقا لذلك فإن البلد الذي يتوفر على يد عاملة مؤهلة وبتكلفة اقل يصبح لديه قدرة اكبر على استقطاب الاستثمار الأجنبي و المحلي ، وفي هذا المجال نجد بأن الجزائر لديها طاقات شابة و مؤهلة إذ أن 54 ٪ من سكان الجزائر تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 35 سنة، كما أن

[19] للمزيد من التفصيل ارجع إلي الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار على الرابط : http://www.ons.dz/IMG/pdf/qqagregat07-11.pdf

الجامعات و مراكز التكوين تخرج سنويا مئات الآلاف من المتخرجين المؤهلين، ففي سنة 2013 قدر عدد المسجلسين في الجامعات ب 1.314000 طالب و عدد المسجلين في مراكز التكوين المهني ب 600,000 متربص و في مقابل ذلك يقدر الحد الأدنى للأجور في الجزائر ب 180 اورو فقط حيث تتراوح الأجور مابين180 إلى 540 أورو بالنسبة للقطاع العام، أما في القطاع الخاص فتتراوح الأجور ما بين 180 إلى 700 أورو ، وتعتبر هذه الأجور تنافسية أكثر مقارنة بالعديد من الدول العربية و المتقدمة.

5-الحوافز الجبائية : في إطار سعيها لتحفيز و استقطاب مختلف أنواع الاستثمار قدمت الجزائر العديد من التسهيلات و الحوافز الجبائية المشجعة على الاستثمار ، وأهمها ما يلي: تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15 ٪ و 20 %لفائدة كل من المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للإستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا و المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للإستفادة من مساعدة صندوق الجنوب على التوالي ، كما يتم تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50 ٪ على الإستثمارات المتواجدة في كل من ولايات أدرار، إليزي ، تندوف و تمنراست لمدة خمس سنوات[20] ؛

– الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات و إلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء؛ الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني و الضريبة على أرباح الشركات، بالنسبة لعمليات بيع السلع و الخدمات الموجهة للتصدير؛ إلغاء الدفع الجزافي؛ تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة، لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل جديدة و تحافظ عليها .و طبق هذا الإجراء لمدة أربع سنوات، إعتبارا من جانفي2007 .

– الإعفاء من الرسم على النشاط المهنى لفائدة العمليات المنج زة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة– الشركات، و إلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء؛ تدابير لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل و تحافظ عليها حيث تم تقليص الضريبة على الدخل

[20]للمزيد من الاطلاع على الحوافز المالية و الجبائية الممونحة للاستثمار في الجزائر يرجي الاطلاع على الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار: http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises

الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، في حدود 50 ٪ من مبلغ الأجور بعنوان مناصب الشغل المستحدثة و التي تم الحفاظ عليها، وفي في حدود5 ٪ من الربح الخاضع للضريبة من دون أن يتجتاوز هذا التخفيض واحد مليون دينار؛

– تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، من 03 إلى 05 سنوات، لفائدة المؤسسات التي تستحدث أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط ؛ و تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين لفائدة المقاولين الشباب المؤهلين للاستفادة من صندوق دعم تشغيل الشباب الذين يلتزمون بتوظيف ثلاث مستخدمين على الأقل لمدة غير محدودة؛

– تخفيض الرسم على النشاط المهنى بنسبة 30 ٪ بخصوص عمليات البيع التي يقوم بها المنتجون و البائعون بالجملة و المتعلقة بالأدوية المصنعة محليا.

6-الحوافز المالية : وفرت الدولة الجزائرية آليات متعددة لجذب و تحفيز الاستثمارات من خلال اتخاذ إجراءات فعالة فيما يتعلق بتوفير مصادر التمويل من خلال شبكة من البنوك و المؤسسات المالية المتخصصة التي تقدم تسهيلات و تحفيزات تصب في إطار دعم الاستثمار، كما يساهم صندوق الاستثمار الوطني بشكل فعال في تعزيز فرص الاستثمار حيث يمكن أن تصل نسبة مشاركته في المشاريع الاستثمارية إلي 34% وفيما يلي إشارة لأهم الحوافز المالية الممنوحة في مجال الاستثمار في الجزائر:

- تخفيض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة تتراوح ما بين %و0,25 % 1,5 حسب موقع المشروع ؛
- رفع المستوى الأقصى للضمان المالي الممنوح من قبل صندوق الضمان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 50 إلى250 مليون دينار.
- تعزيز نظام التمويل البنكي التقليدي، من خلال تطوير صيغة الإيجار الموجه للمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة، و التي توفر إطار ملائما مع مزايا جبائية هامة لتمويل الإستثمارات الخاصة بسلع التجهيز؛
- رفع المخصص المالي لصندوق الضمان للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من 20 إلى 40 مليار دينار؛

- إنشاء صناديق للإستثمارات على مستوى الولايات، تساهم في رأسمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي ينشئها المقاولون الشباب؛
- إعفاء الحرفيين و المؤسسة المصغرة الخاضعين للقانون الجزائري من كفالة حسن التنفيذ، عندما يتدخلان في العمليات العمومية لترميم الأملاك الثقافية؛
- إقرار تخفيضات من قبل الخزينة على القروض التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية للمرقين العقاريين الذين يشاركون في إنجاز برامج عمومية للسكن؛
- دعم الخزينة لفوترة الكهرباء بخصوص النشاطات الإقتصادية خارج قطاع الفلاحة في ولايات الجنوب، مع أثر رجعي إلى غاية أول جانفي2008 .
- منح قروض بدون فوائد تتباين وفق كلفة إستثمار إنجاز المشروع تتراوح مابين20 % و 25%بالنسبة للمشاريع التي لاتتجاوز تكلفتها 5 مليون دينار، كما تمنح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22 ٪ بالنسبة للإستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة في ولايات الجنوب و الهضاب العليا.
- منح قرض بنكي لا يتجاوز 70 ٪ من المبلغ الإجمالي للإستثمار.
- قيام الخزينة العمومية بوضع خط قرض طويل المدى بقيمة 100 مليار دينار قابلة للتجديد تحت تصرف البنوك العمومية لتمكينها من تمويل المشاريع التي يحتاج نضجها إلى فترة طويلة؛
- إطلاق شركات عمومية للبيع الإيجاري إبتداء من مارس 2011 بغية تخفيف تكاليف بيع التجهيزات بالإيجار لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الراغبة في اللجوء إلى هذا الجهاز؛

المحور الثالث :أثر برامج الإنعاش الاقتصادي في تعزيز فرص الاستثمار. المحلي و الأجنبي

تم اعتماد مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي بهدف تسريع وتيرة التنمية من خلال تأهيل الاقتصاد الوطني و رفع كفاءته ، حيث صحبت برامج الإنعاش بعدة تدابير محفزة للاستثمار، ومن اجل ذلك كان لابد من دراسة تأثير برامج الإنعاش على تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر[21]، وفي هذا الإطار قامت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بجمع مختلف البيانات عن الاستثمارات المصرح خلال الفترة2002 - 2013 وهي الفترة المصاحبة لبرامج الإنعاش الاقتصادي

[21]نورة شرع ، سياسات الاصلاح و أثرها على الاقتصاد الجزائري ، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة غرداية 2010 ص 151-153 .

السابقة الذكر .ومن خلال الاطلاع على إحصائيات الوكالة يمكننا تقييم الإطار العام للاستثمارات في الجزائر خلال هذه الفترة، وذلك وفق مايلي :

أولا : اتجاهات التصريح بالاستثمار : قدر عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2002 – 2015 ب59563 مشروع استثماري بمبلغ إجمالي قدر ب 9100521 مليون دينار جزائري، كما تم استحداث 904762 منصب شغل، والشكل التالي يشير بكل وضوح إلي التطور الكبير في عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2002 -2015 .

الجدول رقم 05: عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2002/2015

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	59 563	99%	9 100 521	79%	904 762	87%
الاستثمار الأجنبي	676	1%	2 471 691	21%	129 254	13%
المجموع	60 239	100%	11 572 213	100%	1 034 016	100%

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تطور التصريح بالاستثمار، تاريخ الاطلاع www.andi.dz. 2017/01/15

حيث ساعدت السياسات المالية المتخذة من طرف الدولة ممثلة في تعزيز الإنفاق الحكومي في تحفيز الاستثمار وخلق فرص أكثر للنشاط الاقتصادي في عدة مجالات أهمها الصناعة و البناء و الأشغال العمومية، فقد شهدت الفترة 2002 – 2013 تطور كبير في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر التي ارتفعت من 288587 مؤسسة سنة 2003 إلي ما يقارب 777818مؤسسة مع نهاية سنة 2013 ، حيث شهدت الفترة-2013 –2010 لوحدها فقط استحداث 208188 مؤسسة صغيرة و متوسطة، والشكل التالي يشير إلي تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، وقد ساعدت السياسات المالية المتخذة من طرف الدولة ضمن إطار برامج الإنعاش الاقتصادي ممثلة في تعزيز الإنفاق الحكومي في تحفيز الاستثمار وخلق فرص أكثر للنشاط الاقتصادي في عدة مجالات، كما ساهمت الآليات الموضوعة من طرف الدول في تحفيز الشباب على إنشاء مؤسسات الشباب و الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر[22] .

[22] للمزيد من الاطلاع على البيانات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرجي الاطلاع على التقارير السنوية التي تعدها مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائيات التابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية.

الشكل رقم 01: تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تطور التصريح بالاستثمار، تاريخ الاطلاع www.andi.dz. 2017/01/15

ثانيا : طبيعة الاستثمارات المصرح بها : ستتم الإشارة في هذا المجال إلي طبيعة الاستثمارات المستحدثة من حيث كونها استثمار عام أو خاص، كما نتطرق أيضا لدراسة حجم الاستثمار الأجنبي و المحلي من إجمالي الاستثمارات المستحدثة وذلك من خلال ما يلي :

1- حجم الاستثمارات من حيث الطابع القانوني :

من خلال البيانات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار نستنتج بان القطاع الخاص استحوذ على اكبر عدد من الاستثمارات المصرح بها خلال فترة الدراسة حيث ساهم القطاع الخاص بنسبة 98٪ من اجمالي الاستثمارت المصرح بها كما ساهم في استقطاب 84 ٪من اجمالي مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة و ذلك من خلال مساهمته بمبلغ اجمالي قدر بـ 6415186 مليون دينار جزائري و هو ما يمثل 55 ٪من اجمالي المبالغ الموجهة للاستثمار خلال الفترة .

الجدول رقم 06: حجم الاستثمارات من حيث الطابع القانوني

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	59 047	98%	6 415 186	55%	868 986	84%
العمومي	1 095	1,8%	3 983 653	34%	120 055	12%
المختلط	97	0,2%	1 173 374	10%	44 975	4%
المجموع	60 239	100%	11 572 213	100%	1 034 016	100%

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تطور التصريح بالاستثمار، تاريخ الاطلاع www.andi.dz. 2017/01/15

2- حجم الاستثمار الأجنبي :

فيما يتعلق بعدد الاستثمارات الاجنبية المصرح بها فقد بلغ 676 مشروع بمبلغ اجمالي قدره 2471691 مليون دينار جزائري ، ومن خلال هذه الإحصائيات نلاحظ محدودية الاستثمارات الأجنبية المستقطبة في الجزائر مقارنة بما تتوفر عليه الجزائر من فرص الاستثمار و الجدول التالي يوضح الاستثمار الاجنبي حسب نوع القطاع و حجم المبالغ المعتمدة و مناصب الشغل المفتوحة

الجدول رقم 07: حجم الاستثمار الاجنبي حسب نوع القطاع

	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	10	1,48%	3 117	0,13%	528	0,41%
البناء	121	17,90%	98 996	4,01%	21 533	16,66%
الصناعة	386	57,10%	1 681 400	68,03%	71 936	55,65%
الصحة	6	0,89%	13 573	0,55%	2 196	1,70%
النقل	21	3,11%	13 172	0,53%	1 723	1,33%
السياحة	11	1,63%	420 657	17,02%	13 128	10,16%
الخدمات	120	17,75%	151 335	6,12%	16 710	12,93%
الاتصالات	1	0,15%	89 441	3,62%	1 500	1,16%
المجموع	676	100%	2 471 691	100%	129 254	100%

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تطور التصريح بالاستثمار، تاريخ الاطلاع www.andi.dz. 2017/01/15

ومن حيث مصدر الاستثمارات الأجنبية المصرح بها خلال الفترة 2002 - 2015 تأتي الدول العربية و الدول الأوروبية في مقدمة الدول المستثمرة في الجزائر رغم أن قيمة الاستثمارات لا تزال محدودة جدا، حيث استثمرت الدول العربية ما قيمته 1267592 مليون دينار جزائري

عبر إقامة 200 مشروع استثماري ، أما الدول الأوروبية فقد استثمرت ما قيمته 898192 مليون دينار عبر 377 مشروع خلال الفترة .

الجدول رقم 08: حجم الاستثمار حسب الجهة المستثمرة

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار	مناصب الشغل
أوروبا	377	898192	76709
الاتحاد الاوروبي	274	563346	39939
آسيا	68	119506	8607
أمريكا	16	65636	3346
الدول العربية	200	1267592	37842
إفريقيا	1	27799	400
استراليا	1	2974	264
متعددة الجنسيات	13	89992	2086
المجموع	676	2471691	129254

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تطور التصريح بالاستثمار، تاريخ الاطلاع www.andi.dz. 2017/01/15

3- نوع الاستثمارات المصرح بحسب القطاع :

توزعت الاستثمارات المصرح بها خلال فترة الدراسة بشكل أساسي وفق مايلي :

الجدول رقم 09: عدد المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب القطاعات

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 218	2,02%	176 019	1,52%	52 366	5,06%
البناء	11 290	18,74%	1 323 698	11,44%	245 911	23,78%
الصناعة	9 231	15,32%	6 503 533	56,20%	388 219	37,54%
الصحة	809	1,34%	127 684	1,10%	19 105	1,85%
النقل	30 669	50,91%	1 027 480	8,88%	158 016	15,28%
السياحة	789	1,31%	982 934	8,49%	54 862	5,31%
الخدمات	6 226	10,34%	964 388	8,33%	107 089	10,36%
التجارة	2	0,00%	37 514	0,32%	4 100	0,40%
الاتصالات	5	0,01%	428 963	3,71%	4 348	0,42%
المجموع	60 239	100%	11 572 213	100%	1 034 016	100%

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تطور التصريح بالاستثمار، تاريخ الاطلاع www.andi.dz. 2017/01/15

وقد تركزت اغلب الاستثمارات المصرح بها خلال الفترة في مجال استحداث مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة، حيث تم التصريح بإنشاء 31675 مشروع جديد بقيمة إجمالية قدرت ب 4608708 مليون دينار جزائري وهو ما يمثل 57 % من إجمالي الاستثمارات المصرح بها خلال الفترة ، كما تم تسجيل 20868 مشروع للتوسيع بمبلغ إجمالي قدر ب2869820 مليون دينار جزائري وهو ما يعادل 35,55% من إجمالي الاستثمارات المصرح بها.

الشكل رقم 02: عدد المشاريع المصرحة حسب القطاعات

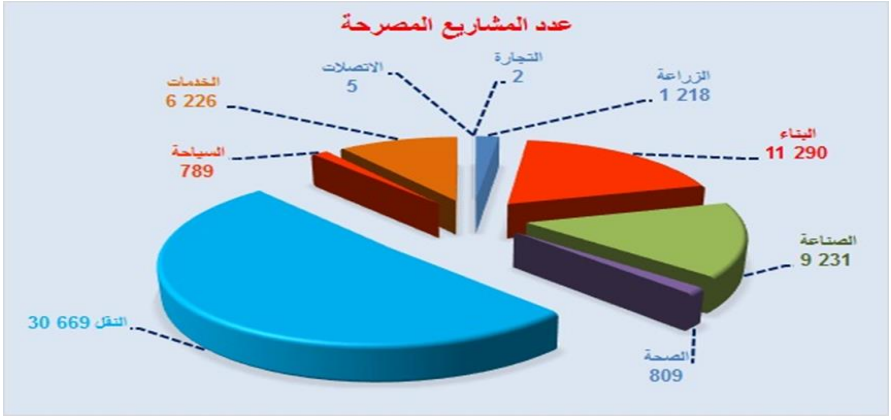

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تطور التصريح بالاستثمار www.andi.dz

ومن خلال ما تم عرضه في هذا المحور يمكن القول بأنه بالرغم من تحسن الاتجاه العام لحركة الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 غير أن ذلك يبقي محدود جدا مقارنة بحجم الموارد المالية الضخمة التي تم اعتمادها عبر مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي والتي هدفت أساسا إلي تأهيل الاقتصاد الوطني و رفع كفاءته، حيث لا يزال حجم الاستثمار المحلي و الأجنبي بعيد عن المستوى المطلوب الذي يمكن الجزائر من تحقيق معدل نمو طموح خارج قطاع المحروقات .

خاتمة:

من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ضخت الدولة حجم معتبر من الاستثمارات العمومية قدرت ب 426 مليار دولار خلال الفترة 2001-2015 ، وذلك من أجل تسريع وتيرة التنمية و رفع كفاءة الاقتصاد الوطني ، وبالموازاة مع ذلك اتخذت السلطات الجزائرية إجراءات متعددة بهدف تعزيز الاستثمار المحلي و الأجنبي . و الملاحظ أنه بالرغم من تسجيل تقدم ملحوظ فيما يتعلق بتنامي مشاركة القطاع الخاص المحلي في مختلف الأنشطة الاقتصادية نتيجة للحوافز الممنوحة

بشكل خاص للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بثلاث مرات خلال فترة الدراسة . ومع ذلك فإن ما تم تحقيقه يبقي غير مشجع و بعيد جدا مستوى الآمال و الطموحات التي تم تسطيرها من طرف السلطات العمومية ، إذ لا يزال الاقتصاد الجزائري مرتبط بشكل كبير بقطاع المحروقات الذي ساهم بحوالي 40% من إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال فترة 2000- 2010 ، و انطلاقا مما سبق نستنتج بأن الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر فيما يتعلق بتعزيز مناخ الاستثمار تبقي غير كافية و بحاجة للمزيد من الإبداع و التطوير في مختلف المجالات ، بحيث يتوجب مسايرة كافة التحولات السياسية و الاقتصادية العالمية من خلال صياغة استراتجيات و سياسات شاملة تضمن تسريع وتيرة التنمية من خلال تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني و رفع كفاءته الإنتاجية ، لتحقيق ذلك لابد من اتخاذ عدد من الإجراءات الضرورية المتمثلة أساسا في:

- تطوير نظام الحكم من خلال تعزيز آليات الحكم الراشد من اجل الحد من الفساد الذي يعتبر من أهم معوقات النمو و الاستثمار؛
- تعزيز سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تدعم الاستقرار الكلي و تساعد على انفتاح الاقتصاد الوطني وتحرره من كل أشكال القيود التشريعية و الإدارية .
- الاستمرار في سياسة إصلاح الجهاز المصرفي للوصول إلي جهاز مصرفي متطور و فعال يسمح بمسايرة التطورات الاقتصادية العالمية و يمكن من استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية و المحلية ؛
- ترقية أنظمة قواعد المنافسة بما يسمح بجذب الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- المضي قدما في مسار الإصلاح الجبائي بما يضمن توفير بيئة تنافسية لاستقطاب الاستثمار بمختلف أشكاله ؛
- انتهاج سياسة وطنية تسويقية شاملة للترويج بالفرص الاستثمارية الحقيقة المتاحة في الجزائر، وذلك من خلال تحسين الخدمات المقدمة للمستثمرين، استهداف بعض القطاعات الإستراتجية التي تتوفر بها فرص تنافسية، استهداف فئة محدودة من المستثمرين المحليين و الأجانب بناء صورة جيدة عن مناخ العمل في الجزائر... الخ.

- تطوير نشاط المؤسسات المكلفة بترقية الاستثمار من خلال تفعيل أنشطتها و تعزيز القدرات البشرية لكوادرها؛

المراجع :

1. مُحَّد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –، .العدد 10 سنة 2012،.

2. مسعودي زكريا، سياسة التشغيل و فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001 ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي الموسوم ب : تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو و الاستثمار ، من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف خلال الفترة 11 - 12 . مارس 2013

3. زرمان كريم، التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، العدد السابع جوان 2010 ،.

4. بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري :من تقييم مخططات التنمية إلي تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية - ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي الموسوم ب : تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو و الاستثمار ، من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف خلال الفترة 11-12 مارس - 2013

5. سمير شرقرق، دور قطاع البناء و الأشغال العمومية في النمو و التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2013 ملفات الأبحاث في الاقتصاد و التسيير ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – وجدة – المغرب، العدد 3 سبتمبر2014 .

6. انظر للمزيد من الاطلاع : بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي2010 .

7. بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقيمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث عدد 10 لسنة 2012 ، جامعة و رقلة .

8. قانون النقد و القرض 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد16 .

9. رايس حدة، كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية –دراسة حالة – ، مجلة أبحاث اقتصادية ، جامعة بسكرة ،العدد 12لسنة2012 .

10. Ordonnance n° 01 – 03 du 20 aout 2001 relative au développement de l'investissement

11. بعلوج بولعيد ، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف، العدد 4 ،

12. وصاف سعيدي ، فويدري مُحَّد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس بسطيف ، العدد 08 لسنة 2008.

13. حسابات الناتج الداخلي، الديوان الوطني للإحصائيات، تاريخ الاطلاع 12 أكتوبر 2014انظر الموقع:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/PIB_SCN_aff2000-2013.pdf

14. الديوان الوطني الإحصائيات، تاريخ الاطلاع 13 أكتوبر 2014 انظر الموقع:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_Arabe.pdf

15. الديوان الوطني للإحصائيات، **إحصائيات المجمعات الاقتصادية،** تاريخ الاطلاع 12 أكتوبر 2014 انظر الموقع:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/qqagregat07-11.pdf

16. الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار على الرابط:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/qqagregat07-11.pdf

17. الحوافز المالية و الجبائية الممونحة للاستثمار في الجزائر يرجي الاطلاع على الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار:

http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises

18. نورة شرع ، سياسات الاصلاح و أثرها على الاقتصاد الجزائري ، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة غرداية 2010 .

19. للمزيد من الاطلاع على البيانات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرجي الاطلاع على التقارير السنوية التي تعدها مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائيات التابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية.